أثر قصد المتكلم في بناء الحكم النحوي في الكتاب لسيبويه

دكتور: أحمد طه الفلال

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى

والأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية–جامعة الأزهر بالقاهرة

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تبيان أثر قصد المتكلم في بناء الحكم النحوي وكيف جمع سيبويه بين طيات كتابه الأصول الكلية للفكر النحوي بدءا من كونه فكرة تختمر في نفس المتكلم وتتقد في ذهنه ، ثم ربطه بمقتضيات الحال والملابسات المقامية التي تطرأ عليه ،وكيف استطاع أن يميز في دقة متناهية بين التراكيب اللغوية، وذلك باعتماد المعنى ومراعاة الغرض الذي يريده المتكلم معتمد اعلى عناصر أخرى من العالم الخارجي نراها أو نسمعها فاستطاع أن يوظف دلالة الحواس للتعبير عما يختلج في النفس بما يتلفظ على اللسان وذلك من أجل معرفة بناء التراكيب والأنماط التي تكون عليها أولاً وتحديد الوظائف الإعرابية لها ثانياً ، ،وقد بدا أثر قصد المتكلم عنده في مظاهر أهمها: التقديم والتأخير ، والحذف والإضمار ، واختلاف الرواية ،والعلامة الإعرابية، والضرورة الشعرية، والحسن والقبح ، واختلاف المعاني والأوجه الإعرابية .

الكلمات المفتاحية للبحث

نية المتكلم، العامل ، التقديم ، التأخير ، والحذف ، الإضمار ، اختلاف الرواية ،العلامة الإعرابية، الضرورة الشعرية، الحسن ،القبح ، حال المخاطب ، القرائن .

المقدّمة

الحمد لله وكفى وصلاة وسلام على النبي المصطفى وبعد:

فمن نحو عشر سنين كتبت بحثا منشورا بعنوان (قصد المتكلم عند النحويين والأصوليين) ([1]) وبعد حين رأى بعض العلماء من المحكّمين أن الدراسة بِنْيِيّة وليست خالصة في الدراسات النحوية لاشتمال الدراسة على مباحث مثل دلالة الألفاظ ، والحقيقة والمجاز ، والمشترك اللفظي والألغاز وغيرها ، ولما كانت الفكرة أثيرة لديّ عزيزة عليّ فقد أجبت طِلْبتهم ، بمنطلقات أخرى في الكتاب لسيبويه فجاء (أثر قصد المتكلم في بناء الحكم النحوي في الكتاب لسيبويه) وهو مختلف منهجا وفكرا عن سابقه وبين بحثي الأول الذي لم يسبقني في حينها إلا بحث واحد موجز للدكتور/ عادل فتحي رياض فتح به الباب بعنوان " مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي "([2]) وبحثي الآن ظهرت دراسات عدة، وفي كل خير ، ولكلٍّ وجهة هو موليها، منها : " المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه "([3]) و" القصد ودوره في الأحكام النحوية "([4]) وأثر قصد المتكلم في تحول التراكيب – دراسة نحوية دلالية .([5]) و" إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه (– مقاربة تداولية) ([6]) وغيرها وكلها متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، وقد اطلعت عليها وأفدت منها ، ولا ينبغي أن أهضم نفسي فهناك بعض المباحث طرقتها وطرقها غيري[7] وإن اختلف منهج كلٍّ في التحليل وسبل الاستنباط ،أما بحثي هذا فقد انطلق في جلّ مباحثه من أثر قصد المتكلم عند بناء التراكيب وتشكّل المعنى وعلاقة ذلك بالأحكام النحوية من صحة وفساد وحسن وقبح **ورصد متغيرات التراكيب تسلطا أو انقطاعا، إعمالا أو إهمالا، تعليقا أو إلغاء تقديما أو تأخيرا حذفا أو إضمارا ؛ لأن المتكلم هو الذي يقطع ويرفع وينصب**

[1]) البحث قبل للنشر في ٢٠١١م ونشر في مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها –العدد السادس- ٢٠١٢م وقد تجاوز ١٤٠صفحة .

[2]) البحث طبعته دار البصائر في ٢٠١٠م

[3]) البحث للدكتورة : بان صالح الخفاجي –كلية الآداب –جامعة بغداد ٢٠١١م العدد ٩٧.

[4]) البحث للدكتور : للدكتور بلقاسم محمد حمام ، نشر بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، العدد ١٣٧ ،للعام ٢٠١٧م.

[5]) البحث للدكتور / عمرو خاطر وهدان – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت – الحولية ٣٨ - ٢٠١٨م

[6]) البحث للدكتور / علي بن موسى بن شبير – مجلة اللسانيات العربية ٢٠١٦- المملكة العربية السعودية- م.

٧) كعلاقة القصد بمباحث الحذف والإضمار والتقديم والتأخير وتعدد الأوجه الإعرابية.

ويجر ويحذف ويقدم ويؤخر ويستبدل كلمة بأخرى؛ استغناء بما يرى من الحال، وبما جرى من الذكر، منطلقا من رأى بعض المحققين قدامى ومحدثين(١) أن سيبويه –رحمه الله – يرى أن المحدث الحقيقي للرفع والنصب والجر والجزم ومن ثم للعلامات الإعرابية هو المتكلم على اعتبار الأصل ؛ فالأصل أن يتعلّق الكلام بمن يتلفظ به ،والمتكلم يختار من الألفاظ والعبارات ما يُوصله إلى المعنى المطلوب ، ولا يمكن للمتكلم أن يبني تراكيب ذات دلالة بلا قصد، وإلا صار كلامه هزرا، وأنه يطلق على الألفاظ أو المعاني مصطلح (عامل) لا باعتبارها الموجدة للإعراب أو علامته ولكن باعتبارها آلته أو علامة عليه أو موجبة له أو طالبة لما بعدها أو علة غائية للمتكلم ،و أنه لا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعنى، فإذا اصطلح النحاة على تسمية ما تلزم بعده الكلمة إعرابا معينا (عاملا) فلهم ذلك، وليس لأحد أن يشنع عليهم بحجة أنه يفهم من ذلك أن الكلمات مؤثرة بذاتها إرادةً أو طبعا .

ويعزز هذا المسلك أن الخطاب اللغوي يقوم على ركنيين، الأول : منظومة البناء التركيبي ومكوناته اللفظية بدءا من بنية الكلمة واشتقاقها وطريقة ائتلافها، وانتهاء بالعلامة المعبرة عن تلك الحالة التي لا تنهض وحدها أن تكون أدلة على كل المعاني. والثاني: جملة المتغيرات غير اللغوية الحافة بالنص من قصد المتكلم وحال المخاطب والمقام والقرائن وما تتركه هذه المتغيرات من أثر في ترتيب عناصر الجملة، وتأليفها بأقصر طرق النظم وأدلها على المراد، إذ وظيفة النحو في الأصل هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي ضبط المبنى وتنظيمه، ولكل بنية نحوية ما يقصد منها ويراد، والنحويون إنما يبنون العمل على قصد المتكلم وغرضه.

وقد اقتضت منهجية هذا البحث بعد اعتماده على المنهج الوصفي التحليلي وكشفه عن مشكلة البحث وأهم منطلقاته أن يكون من مقدمة وسبعة مباحث وخاتمة ، أما المقدمة فذكرت فيها مشكلة البحث وأهم منطلقاته ،و أما المباحث السبعة فأتت على الترتيب التالي : الحذف والإضمار ، والتقديم والتأخير ، ، واختلاف الرواية ، والعلامة الإعرابية، والضرورة الشعرية، والحسن والقبح ، واختلاف المعاني والأوجه الإعرابية ، أما الخاتمة فذكرت فيها أهم نتائج البحث.

ومن الله ألتمس التوفيق والرشاد،،،،، والحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول :

الحذف والإضمار

للإثبات والحذف في الفكر النحوي علقة وثيقة بقصد المتكلم وحال المتلقي، والقاعدة الأمّ في هذا الباب ما ذكره الإمام الشاطبي في مقاصده إذ قال : " للإثبات مقاصد في كلام العرب لا تنكر، كما أن للحذف مقاصد، فقد يكون الجزء معلوما ولا يجوز مع ذلك الحذف بحسب قصد المتكلم، ألا تراهم جعلوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة، ومثلها يلزم في إثباته، إذ لا فرق في المقاصد البيانية بين الحذف والإثبات ومن أنكر هذا فهو صائم عن فهم كلام العرب ([٢]) ".

ويرى سيبويه أنه إذا ظهر المعنى الذي يقصده المتكلم بقرينة حالية أو مقالية أو غيرهما لم يحتج المتكلم إلى اللفظ المطابق لإفادة السامع هذا المعنى لعدم حاجته إليه، ومن ثم يمكن حذفه([٣]) .

والحذف مرتبط بالقصد من القضايا المهمة التي ألح عليها سيبويه في كتابه على نحو واسع، ولا أدل على ذلك من أن الأبواب التي اشتملت على الإضمار أو الحذف في الجزأين الأول والثاني من كتابه فقط قد تجاوزت عشرين بابا ([٤]) ويظهر أثر ذلك –بجلاء– في تحليله لبعض الأبيات الشعرية والتعبير بقوله، أراد ولم يرد ونوى ولم ينو، وقصد ولم يقصد وكأنه قال ([٥]) .

وقد ارتبط الحذف في كثير من مناحيه بقصد المتكلم وحال المخاطب، وهو ما يعرف في الدرس النحوي الحديث بالقرائن المقامية التي تدفع المتكلمين إلي حذف بعض أجزاء الجملة؛ استغناء بما يرى من الحال، وبما جرى من الذكر. وكثيرا ما ألح سيبويه علي هذا الجانب، فأشار إلي أن نوع الأسلوب قد يكون له دور في الحذف من ذلك النصب على التعظيم والمدح وما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، والقطع بحذف الفعل للترحم والقطع لإفادة الاختصاص، وغيرها من الأغراض المعنوية العديدة ،فكأن أمثال هذه التراكيب جارية مجرى المثل، والأمثال لا تغير، وكان هذا مرتهنا بأمر طالما أكد عليه وهو ضرورة تحكيم كلام العرب حين النظر في اللغة ودراستها فمن ذلك ما ذكره سيبويه ومن تلاه من النحويين[٦] في المصادر المتروك ذكر أفعالها، فقال في " باب ما ينصب من المصادر

على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره" :"وذلك قولك سقيا ورعيا ... إنما ينتصب هذا وما أشبهه إذ ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت : سقاك الله سقيا ...، ومما يدلك أيضا على أنه على الفعل نصب أنك لم تذكر شيئا من هذه المصادر لتبنى عليه كلاما كما تبنى على عبد الله إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر في نيتك ولكنه على دعائك له أو عليه وأما ذكرهم لك بعد سقيا فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء، وربما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى وربما جاء به على العلم توكيد ..." (٧)

وقال ابن يعيش في (ويحك وويلك وويسك وويبك) أيضا:" والإضافة فيها مسموعة ولا يجوز القياس عليها؛ فلا يجوز أن تقول: سقيك قياسا علي ويحك؛ لأن العرب لم تدْعُ به، وإنما وجب اتباع العرب فيما استعملوه هاهنا ولم يجاوزوه؛ لأنها أشياء قد حذف منها الفعل، وجعلت بدلا من اللفظ به علي مذهب أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف اللازم وإقامة المصادر مقام الأفعال حتى لا تظهر الأفعال معها – ليس بقياس مستمر، فتجاوز فيه الموضع الذي لزموه"(٨).

فقد اعتمد سيبويه علي الواقع اللغوي المنطوق فعلا حين صرح بوضوح أن هذه التقديرات في جلّها لم تنطق بها العرب، مبينا حكمها الإعرابي مرتبطا بقصد المتكلم وهو الدعاء له أو عليه أو قصد التعجب أو غير ذلك من الأساليب، فإذا فقد ركن من هذه الأركان كان الكلام محالا، وهذا ما أدركه ابن يعيش وعلله الرضي يقول ابن يعيش: "اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للإنسان: سَقيا ورعيا، والمراد: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، فانتصبا بالفعل المضمر، وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل..."(٩).

وقال الرضي :" وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع، إما إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث، نحو حمدا لك وشكرا لك، وعجبا منك وسبحان الله ومعاذ الله ...، وإما لكون الكلام مما يستحسن منه الفراغ بالسرعة نحو: لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك، فبقى المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول،

فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر؛ ليختص به، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر، قبح إظهار الفعل بل لم يجز"(١٠).

ومما يدل دلالة واضحة علي أن هذه الأساليب هي نوع من الأساليب المخصوصة التي يجرى فيها حذف الفعل وفق ما التزمته العرب في معهود خطابها ما قاله أبو حيان:" لا يستعمل كفرا إلا مع حمدا أو شكرا... ولا يلتزم الإضمار إلا مع كفرا، فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب"(١١).

وقد جعل "الرضى" سبب البناء لبعض المصادر الصائرة أسماء أفعال نحو (هيهات ورويد وشتان) أنه لم ينو قبلها إضمار فعل بل هو محذوف قائم مقام المذكور، وفرق بين الحذف والإضمار، لأن المضمر متروك اللفظ لكنه منوي للمتكلم، وأما الحذف فإنه متروك اللفظ والنية.، . (١٢).

وفي باب ما يُضْمَرُ فيه الفِعْلُ المستعمَلُ إظهارُه في غير الأمر والنهى، قال : " وذلك قولك إذا رأيتَ رجلاً متوجَّها وِجْهَةَ الحاجّ قاصدا في هيئة الحاجّ فقلت مَكّةَ ورَبَّ الكعبة ،حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكّةَ كأنَّك قلت يريد مكّةَ واللهِ ،ويجوز أن تقول مكّةَ واللهِ على قولك أَرادَ مكّةَ واللهِ كأَنّك أخبرتَ بهذه الصفّة عنه أنّه كان فيها أمسِ فقلتَ مكة واللهِ أي: أراد مكّةَ إذ ذاك...(١٣)

... أو رأيتَ رجلاً يسدَّدُ سَهْماً قِبَلَ القِرطاسِ فقلتَ القِرطاسَ واللهِ أي يُصيبُ القِرطاسَ وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم في القرطاس قلت القرطاسَ واللهِ أي أَصاب القرطاسَ، ولو رأيت ناساً يَنظرون الهِلالَ وأنت منهم بَعيدٌ فكبَّروا لقلتَ الهلالَ وربَّ الكعبةِ أي أَبَصروا الهلالَ، أو رأيتَ ضَرْباً فقلت على وجهِ التَّفَاؤُلِ عبدَ الله أي يَقَعُ بعبدِ الله أو بعبدِ الله يكونُ، ومثلُ ذلك أَنْ ترى رجلاً يريد أن يوقِعَ فِعْلا أو رأيتَه في حالِ رجلٍ قد أَوْقَعَ فعلا أو أُخبرتَ عنه بفعلٍ...

ولا حذف إلا بدليل منعا للبس فلابد من وجود الدليل على المحذوف إن كان المحذوف عمدة، أما إن كان فضلة فالشرط أن لا يكون في حذفه ضرر؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه ولا ما يشبهه، وألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وألا يؤدي

الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي إلى غير ذلك مما هو معلوم في بابه.([١٤])

يقول سيبويه :" واعلم أنّه لا يجوز أن تقول زيدٌ وأنت تريدُ أن تقول لِيُضْرَبْ زيدٌ أو لِيَضْرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلا ولا زيداً وأنت تريد ليَضرب عمرو زيداً،... وكرهوا هذا في الالتباس وضَعُفَ حيث لم يُخاطبِ المأمورَ كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبَّهَ عَلَيْكَ ورُوَيْدَ بالفعل، وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممّن يوثق به يَزْعُمُ أنه سَمِعَها من العرب، من ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالهم اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً إذا كان يَدْعو بذلك على غنمِ رجُل، وإذا سألتَهم ما يَعْنُون قالوا اللهُمَّ اجْمَعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعاً وذئبا، وكلُّهم يفسَّرُ ما يَنْوِي، وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمَر قد استُعمل في هذا الموضعِ عندهم بإظهارٍ([١٥]).

وقال في باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها " ومن العرب من يقول : اللهِ لأفعلن، وذلك أنه أضمر حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه ...وحذفوا الواو، كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة، واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينوون "(١٦)

وفي حديثه عن (الترخيم) ذكر أنه مرتبط بميل المتكلم إلى التخفيف والترقيق والتسهيل فقال: والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا... ثم بين علة الحذف لأجل الترخيم فقال :" واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف إن كان فتحا أو كسرا أو ضما أو وقفا لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسما ثابتا في النداء وغير النداء ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفا في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حذف على حاله لأنه ليس عندهم حرف الإعراب، وذلك قولك في حارث يا حار وفي سلمة يا سلم وفي برثن يا برث وفي هرقل يا هرق "([١٧]) ففي هذا ما يدل على أن النحويين قد حملوا ما حذف عامله لأغراض المدح أو الذم أو غيرها على المصادر المتروك ذكر أفعالها استغناء بذكر المصدر عن ذكر الفعل، مما يدل دلالة واضحة أن هذا النوع من الحذف هو لون من ألوان الاتساع، وهو حذف يقوم مقامه ما يدل عليه، فلا يحتاج التركيب إلي تقدير محذوف؛ لأنه تركيب سليم مكتمل العناصر من ناحية الصناعة النحوية .

وما أبدع ما ذكره الرضى حين صرح بلزوم البناء المغير عن وجهه منعا للبس، وإيصالا إلي المراد من أقرب طريق، فيقول:" ... وإنما لزم تصدير المغير ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر علي ما قصد المتكلم؛ إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر، والواجب علي السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر علي كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلي الكلام المتقدم الذي حمله علي أنه خال عن جميع المغيرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر، يؤثر في ذلك المغير فيبقى في حيرة"[١٨].فعلم المخاطب عند سيبويه هو سبب الإضمار والسعة والاستغناء، وهي مسالك في القول يخرج فيها الكلام في كثير من مناحيه علي خلاف مقتضى الظاهر اعتمادا علي علم المخاطب، وكأن علم المخاطب يعكس اتفاقا ضمنيا بين أبناء اللغة يسمح بمثل هذا الاطراد في حذف بعض العناصر[١٩].

المبحث الأول

التقديم والتأخير

علم سيبويه أن ما يعتري المتكلم من مشاعر مختلفة كالحب أوالبغض والفرح أوالقلق ، ومايدور في خلده من شك أو يقين وغيرها من مشاعر الإنسان الخفية له دور في بناء الجملة العربية تقديما أو تأخيرا، إظهارا أو إضمارا، قطعا أو وصلا، ذكرا أو حذفا، تخفيفا أو تثقيلا وهذه العناصر المعنوية من قصد المتكلم وحال المخاطب وطبيعة المتلقي هي التي تربط الألفاظ بمعانيها، فتعمد إليها وهي أصوات فارغة، فتردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهر العقول، أو كالأغصان تحمل من الثمار ما تشتهي الأنفس، ومظان هذه المظاهر في الكتاب لسيبويه كثيرة، فمن ذلك أثر قصد المتكلم في التقديم والتأخير قول سيبويه في باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول :" وذلك قولك ضَرَبَ عبدُ الله زيداً فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل وذلك قولك ضَرَبَ زيداً عبدُ الله لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما وهو عربيٌّ جيِّد كثير كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم (٢٠)

وفي باب الأفعال التي تستعمل وتلغى (٢١) قال:

"وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى، وكلٌّ عربي جيدّ وقال اللَّعين يهجو العجَّاج:

أَبِا لأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ توعدُني وفى الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ (٢٢)

أنشدَنَاه يونسُ مرفوعا عنهم، وإنما كان التأخيرُ أقوى لأنه إنما يجئ بالشكّ بعدما يَمْضِى كلامُه على اليقين أو بعد ما يَبتدئ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ كما تقول عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني وكما قال من يقول ذاك تَدرِى، فأَخَّرَ ما لم يَعمَلْ في أوّلِ كلامه، وإنَّما جَعل ذلك فيما بلغه بعد ما مَضى كلامُه على اليقين وفيما يَدرى، فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر كما قال: زيداً رأيتُ، ورأَيتُ زيدا ،وكلَّما طال

الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ وذلك قولك زيداً أخاك أظنُّ فهذا ضعيف كما يضعُفُ زيداً قائماً ضربتُ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ"([٢٣]).

وقال في موضع آخر: "إذا أردت الإلغاء فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب وإذا أَلغيتَ أَخّرتَه كما تؤخَّرهما لأنهما ليسا يَعملانِ شيئاً" ([٢٤]) وكان لهذا أثره في مسائل الخلاف بين الخالفين [٢٥]

فمما يسوّغ التقديم والتأخير في عناصر الجملة هو إرادة المتكلم ، وعلى الرغم من أنّ عبد القاهر لم يستحسن فكرة ربط ترتيب عناصر الجملة بغرض واحد هو" العناية والاهتمام – " كما عبّر عن ذلك سيبويه ، إلا أنّ سيبويه لجأ إلى تفسير ما يعرض لتلك العناية والاهتمام من وجوه مختلفة حيث نجده قد ربط بين عمل العامل وإهماله ، وما يدور في نفس المتكلم من هواجس وخواطر ، فإهمال العامل ليس مجرّدا من الإرادة والقصد بل تثوي وراءه غاية نفسية معنوية .

وفي باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين قال : "وليس لك أن تقتَصِرَ على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً وظنَّ عمروُ خالدا أباك وخالَ عبدُ الله زيداً أخاك ومثل ذلك رأي عبدُ الله زيداً صاحبنَا ووجدَ عبدُ الله زيداً ذا الحِفاظ، وإنما مَنعك أن تقتَصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استَقّر عندك من حال المفعول الأوّل يقيناً كان أو شكّا وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استقّر له عندَكَ مَن هو فإنّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه لتجعلَ خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا ولم ترد أن تَجعل الأوّل فيه الشَّك أو تقيم عليه في اليقين "(٢٦) .

"وتقول فيما لا يقع إلاَّ منوَّنا عاملا في نكرةٍ وإنما وقع منونًّا لأنّه فُصِلَ فيه بين العامل والمعمول فالفصلُ لازمٌ له أبداً مظهَراً أو مضمراً وذلك قولك هو خيرٌ منك أباً وهو أحسنُ منك وجهاً ،ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه، وإن شئت قلت هو خيرٌ عَمَلا وأنت تَنْوى منك، وإن شئت أَخّرت الفصَل في اللفظ وأصلُه التقديم لأنه لا يَمنعه تأخيرهُ عَمَله مقدَّما كما قال ضَرَبَ زَيداً عمروٌ فعمروٌ مؤخَّر في اللَّفظ مبدوءٌ به في المعنى وهذا مبدوءٌ به في أنه يُثبِت التنوينَ ثم يُعْمِلُ، ولا يَعْمَلُ إلاَّ في نكرة كما أنَّه لا يكون إلاَّ نكرة ولا يَقوَى قوَّة

الصفة المشبَّهة فألزم فيه وفيما يَعْمَلُ فيه وجهاً واحدا، ويعمل في الجمع كقولهم هو خيرٌ منك أعمالاً، فإن أضفتَ فقلت هذا أوّلُ رَجُلٍ اجتَمع فيه لزومُ النكرة وأَنْ يُلفَظ بواحدٍ وهو يريد الجمع وذلك لأنه أراد أن يقول أوّلُ الرَّجالِ فحذف استخفافاً واختصارا كما قالوا كلُّ رجلٍ يريدون كلَّ الرجال...([٢٧]).فمن خلال النصوص السابقة نجد سيبويه قد أولى الحالة النفسية للمتكلم وما يعتريه من يقين أو شك وما ينتابه أحيانا من خوف أو قلق عناية بالغة لما لها من أثر واضح في طبيعة التراكيب وصوغ العبارات ودورها في بناء الحكم النحوي، وقد أدرك سيبويه طواعية اللغة، وقدرتها على الموائمة بين أساليب التعبير المختلفة وقواعد اللغة بما يناسب الوضع الذي يكون فيه المتكلم، وتمكين اللغة من السيطرة على كل مدركات الحس من رؤية وسمع وغيرها، وكلها عناصر غير لغوية ولها دور واضح في بناء الحكم النحوي تقديما أو تأخيرا.

المبحث الثالث

اختلاف الرواية

لقصد المتكلم أثره في اختلاف الرواية ابتداء من منشئ النص فقد يُعمد أحيانا إلى القول بخلاف المشهور من قواعد اللغة وقوانينها ، ولهم في ذلك مقاصدهم وقياسهم الماثل في مخيلتهم ومواقف الفرزدق مع أبي عمرو بن العلاء، والمتنبي مع ابن جني في توجيه مشكل الإعراب وغيرهم في ذلك أشهر من أن يعرف بها ، مرورا بالشرح والتوجيه وانتهاء بالنقد والتتبع.

ولسيبويه في كتابه وقفات في مسائل عدة سواء كان في توجيه قراءات قرآنية أو شواهد شعرية، أو نصوص عربية، فقد تحدث سيبويه عن الفرق بين (إنّ) و(أَنّ) فإذاكانت (إنّ) مرتبطة –عامليا– بما قبلها وجب فتح همزتها للإعراب عن ذلك الارتباط، وإذا كانت منقطعة – عامليا– وجب الإعراب عن هذا الانقطاع بكسر همزة (إن) يقول سيبويه:" وتقول أما إنه ذاهبٌ وأما أنه منطلقٌ فسألت الخليل عن ذلك فقال إذا قال أما أنه منطلقٌ فإنه يجعله كقولك حقاً أنه منطلقٌ وإذا قال أما إنه منطلقٌ فإنه بمنزلة قوله ألا كأنك قلت ألا إنه ذاهبٌ، وتقول أما والله أنه ذاهبٌ كأنك قلت قد علمت والله أنه ذاهبٌ وإذا قلت أما والله إنه ذاهبٌ كأنك قلت ألا إنه والله ذاهبٌ، وتقول قد عرفت أنه ذاهبٌ ثم أنه معجلٌ لأن الآخر شريك الأول في عرفت أي : مرتبط به عامليا، وتقول قد عرفت أنه ذاهبٌ ثم إني أخبرك أنه معجل لأنك ابتدأت إني ولم تجعل الكلام على عرفت... أي منقطع عنه عامليا" [٢٨] وذكر أن من مواضع أن المفتوحة مجيأها على معنى اللام كقوله تعالى " وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" [٢٩]

وقوله تعالى:" وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه" (الأنعام ١٥٣)فقد قرئ بفتح الهمزة وكسرها، فالكسر على نية الاستئناف، والفتح لتعلقها بقوله تعالى قبلها " قل تعالوا أتل ما حرم ربكم ..."كما رأى الفراء[٣٠].ولم يبعد (ابن زنجلة) في كتابه حجة القراءات في علة الفتح والكسر وإن كان أكثر تفصيلا، إذ ذكر أن الفتح لجواز تعلقها بقوله " وصّاكم به " أو لتعلقها بقوله تعالى قبلها " قل تعالوا أتل ما حرم ربكم ..." وأما الكسر فقد جعل علته الاستئناف، وعلى هذا تنقطع صلة الآية بما قبلها ويكون الوقف متحققا.[٣١]

ففي كلام الفراء ما يدل على أن الاستئناف لا يكون إلا بعد تمام الكلام، وهو : أن تستقل الجملة لفظا ومعنى عما قبلها، فلا تحتاج إلى ما قبلها ليكمل معناها، ولا يحتاج إليها ما قبلها ليتم عمله حتى يمكنه الوقف، قال الأشموني:" ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف الازدواج والمعادلة والقرائن والنظائر، فلا يوقف على الأول حتى يؤتى بالمعادل الثاني، لأن به يوجد التمام، وينقطع تعلقه بما بعده" (٣٢)

ثم ذكر سيبويه بيتا للفرزدق مبينا أن البيت ينشد على وجهين على إرادة اللام وعلى الابتداء، قال الفرزدق : منعت تميماً منك أنِّي أنا ابنُها وشاعرُها المعروفُ عند المَواسِمِ(٣٣)

وسمعنا من العرب من يقول إني أنا ابنها

فالرويتان متساويتان عند سيبويه، فإذا فتح(أن) فكأنه قال : لأني أنا ابنها وإذا كسرها فعلى القطع والاستئناف.

وقال سيبويه في باب إجراء الصفة على الاسم فيه بعض المواضع أحسن في قول الشاعر :

أَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَلَّتِ(٣٤)

فالجار (٣٥) لا يكون فيه أبدا [ههنا] إلا الجر لأنه لا يريد أن يجعله جار شيء آخر فتى هيجاء ولكنه جعله فتى هيجاء وجار هيجاء ولم يرد أن يعنى إنسانا بعينه لأنه لو قال أي فتى هيجاء أنت وزيد لجعل زيدا شريكه في المدح، ولو رفعه على أنت لو قال أي فتى هيجاء أنت وجارها لم يكن فيه معنى أي جارها الذي هو فيه معنى التعجب .

قال السيرافي معلقا على الشاهد السابق : "وجارِها :جر عطف على فتى، ومعناه : أي فتى هيجاء أنت، وأي جار هيجاء أنت، وجارها : نكرة لأن أي إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه في معنى الجنس...ولا يجوز أن يكون رفعا لأنه إذا رفع فهو على أحد وجهين: إما أن يكون عطفا على أنت، أو عطفا على أي، فإن كان عطفا على أنت صار غير أنت، وصار شريك أنت في المدح، وكأنه قال : أي فتى هيجاء أنت وزيد، وتكون الهاء في (جارها) ضمير مؤنث غير هيجاء، كأنه قال أنت وجار هند وما أشبهها، وإن قدر أنت وجار الهيجاء، فجار الهيجاء ليس برجل يعرف وليس قصد الشاعر إلى هذا وإن كان عطف"(٣٦) .

وقال في مستهل بابه الذي عقده لما ينتصب على التعظيم والمدح:" هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا كما حرص على ذكر جملة من الشواهد الشعرية والقراءات القرآنية المتواترة والشاذة ([٣٧]) ليؤكد على هذه الظاهرة واطرادها موضحا أن هذا القطع يجري مع الاستعمال اللغوي الذي يراعي السياق المؤسس على معرفة قصد المتكلم وحال المخاطب والغرض الذي سيق من أجله الكلام من ذلك : فمن ذلك من الشعر قول الخرنق:

لا يبعدَنْ قومي الذين هم سَمٌ العداة وآفة الجزر

النازلين بكلِّ معترك والطيبون معاقد الأزر([٣٨])

فرفع الطيبين كرفع المؤتون، وقد عزا سيبويه لأستاذه يونس أن من العرب من يرفع فيقول (النازلون) و(الطيبون) وهذا من باب التوسع في اللغة على توارد المعاني المختلفة على اللفظ الواحد في سياق تراكيب مخصوصة، فالقطع عنده بنصب (النازلين) بفعل محذوف تقديره (أمدح) ولم يجز سيبويه النصب على الحال في (النازلين والطيبين) بل اختار النصب على المدح أو الثناء أو القطع على الرفع([٣٩]).

وزعم عيسى بن عمر أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا :

لقد حملت قيسُ بن عيلانَ حربها على مستقلٍّ للنوائب والحربِ

أخاها إذا كانت عضاضاً سما لها على كل حال من ذلول ومن صعب ([٤٠])

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل، كأنه قال: اذكر أهل ذاك، واذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره([٤١]).

فاختلاف النحاة في الرواية بناء على ما قصده الشاعر له أثر بين في المعني الإعراب، وعلى صحة كونه شاهدا أو لا ولا يخفى ما في ذلك من تنوع الأغراض والقصود.

المبحث الرابع

العلامة الإعرابية

ربط سيبويه بين مراد المتكلم والعلامة الإعرابية التي تفصح عن وظيفة الكلمة، فإذا قصد المتكلم أمرا ما في زمن ما استعان بالعلامة الإعرابية لتعبر عن هذا المراد، يقول سيبويه : " وأَمّا أنت وشأَنُك وكلُّ امرئٍ وضيعَتُه وأنت أَعلمُ وربُّك وأَشباهُ ذلك فكلُّه رَفعٌ لا يكون فيه النصبُ لأنَّك إنّما تريد أن تُخْبِرَ بالحال التي فيها المحدَّثُ عنه في حال حديثك فقلتَ أنت الآنَ كذلك ولم ترد أن تَجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل وليس موضعاً يُستعمل فيه الفعلُ..."([٤٢])

وفي (اسم الفاعل المنون المقطوع عن الإضافة) :

يقول سيبويه: هذا باب من اسم الفاعل الذى جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا) وذلك قولك هذا ضارِبٌ زيداً غداً فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً فإذا حدّثت عنِ فعلٍ في حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك ([٤٣]).

فهنا نجد لإثبات التنوين في اسم الفاعل معنى مختلفا عن تركه، فيقول سيبويه:" فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منونا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا..."([٤٤])، ويقول:" فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة، لأنه إنما أجري مُجرى الفعل المضارع" [٤٥]، وهذا يعتمد على المتكلم المنشئ للخطاب فإذا أراد أنّ الحدث قد وقع وانقطع فاسم الفاعل بغير تنوين، والقرينة التي تحدد معنى إثبات التنوين أو تركه في اسم الفاعل هي ما يفيد معنى الحال والاستقبال أو المضي.

وقال : وتقول : "ما عبدُ الله خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهبٌ تَرفعه على أن لا تُشَرِكَ الاسمَ الآخِرَ في ما ولكن تَبْتَدِئُهُ كما تقول ما كان عبدُ الله منطلقا ولا زيدٌ ذاهبٌ إذا لم تجعله على كانَ وجعلتَه غير ذاهب الآن. وكذلك ليس. وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في كان، ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا، وذلك قولُك ليس زيدٌ ذاهبا ولا أخوك منطلقا وكذلك ما زيدٌ ذاهبا ولا معنٌ خارجا "([٤٦]).

ففي تقليب سيبويه للتراكيب وبيان الأوجه المحتملة وما يترتب على ذلك من اختلاف في المعاني إعمالا أو إهمالا كل ذلك مرتهن بقصد المتكلم فقد تكون (الواو) استئنافية و(لا) زائدة في (ولا معن) وعلى هذا ينقطع الحكم الإعرابي لما بعدها عما قبلها ويكون الكلام ابتداء وما بعدها الخبر، وقد تكون عاطفة و(لا) عاملة وقد بين ذلك ممثلا لكل بما لا مزيد على إيضاحه .

ومن الشواهد التي توقف عندها سيبويه قولهم :(سرت حتّى أدخلها) في هذا المثال اهتم سيبويه اهتماما واضحا بمراد المتكلم ومقصده، وكيف أثّر توجهه ومراده على المعنى والإعراب وذلك عن طريق تقليب التراكيب والتدقيق في المقاصد والجهات، نحو قوله :"سرتُ حتّى أدخلُها، وقد سرتُ حتّى أدخلُها سواء، وكذلك إنّي سرتُ حتّى أدخلُها، فيما زعم الخليل. فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبت. وتقول: رأيت عبد الله سار حتّى يدخلُها، وأُرَى زيداً سار حتى يدخلُها، ومن زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها... وتقول: ما سرت حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إنْ جعلت الدخول غاية. وكذلك ما سرت إلا قليلا حتى أدخلُها إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت... "[٤٧] ومنه قوله تعالى في قراءة (نافع) : {حتى يَقُولَ} قرأ الجمهورُ: «يقولُ» نصباً، ...، وقرأ نافع برفعِهِ على أنَّه حالٌ، والحالُ لا يُنْصَبُ بعد «حتى» ولا غيرِها، لأنَّ الناصبَ يُخَلِّصُ للاستقبالِ فتَنَافيا. وفي توجيهه قال الشيخ خالد الأزهري " إنما وجب رفع الفعل بعد (حتى) عند إرادة الحال حقيقة أو مجازا لأن نصبه يؤدى إلى تقدير (أن) وهى للاستقبال والحال ينافي الاستقبال " [٤٨]

المبحث الخامس

الضرورة الشعرية

إذا كان الشذوذ وصفا لما خرج عن " القياس " في النثر ، فإن الضرورة عند سيبويه وصف لما خرج عنه في الشعر وأنه ليس من اللازم اللازب أن يكون ارتكاب الضرورة بسبب الاضطرار دائما ، كما أن اللجوء إليها لا يجب عدُّه من قبيل ما يعتذر عنه ، أو ما يستدعي التأويل والتخريج وقد ذكر سيبويه أنه ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً، وأنهم طالما يخرجون الشيء عن أصله لغرض من تشبيه أو تخفيف أو تنبيه، وكل ذلك عن قصد لاريب فيه.

" فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها ، وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه (تكبره) وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسرا من غير احتشام ، فهو وإن كان ملوما في عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته " [٤٩].

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية عند سيبويه ، وليس من همة هذا البحث الحديث عن هذا الاختلاف وإنما ما لقصد المتكلم فيه أثر بين في تحليل التراكيب ، وهذا الاختلاف يرجع إلى تحليل كلّ لقصد سيبويه ومراده من كلامه، فمنهم من يقول إنه يرى رأى الجمهور في الضرورة ومنهم من يقول : إن ظاهر قوله في الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو إمام ابن مالك في ذلك ([٥٠])

لقد صرح سيبويه برأيه في الضرورة الشعرية في أول باب عرض فيه لهذه الضرورة وهو (باب ما يحتمل الشعر) ([٥١]) فصدره بقوله :" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء " ([٥٢]) فتصدير حديث سيبويه عن الضرورة بقوله : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ولم يقيد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه. وذكر في موضع آخر في الكتاب ما يؤيد ذلك حيث قال : " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا" [٥٣] ،

ورأى بعض النحويين من خلال كلام سيبويه أيضا أن الضرورة عنده تعنى " ما ليس للشاعر عنه مندوحة " لتعبيره عن الضرورة الشعرية بلفظ (الاضطرار) فيقول مثلا : " فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب" ([٥٤]) .

والذي أميل إليه هو الرأي الأول لأن كثيرا من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات أخرى تخرجها عن الضرورة ،وكثيرا من الشواهد التي ذكرها في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن أو إخلال بالمعنى مما يدل على صحة هذا الرأي ، وجلّ ما صدر عنهم في الضرورة من تثقيل أو تخفيف أو فك أو إدغام أو صرف أو منع أو إعمال أو إهمال أو تسهيل أو تحقيق أو حذف أو زيادة أو تغيير فلهم في ذلك قصد ووجه " فلأجل ما أشار إليه الخليل رحمه الله من بعد غايات الشعراء وامتداد آمادهم في معرفة الكلام واتساع مجالهم في ذلك يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصحة والتوقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه "([٥٥])

فمن ذلك : ما ذكر سيبويه أن " من العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله الوقف .... قال رؤبة " رجز:

ضخم يحب الخلق الأضخما [٥٦]

يروى بكسر الهمزة وفتحها، وقال بعضهم : الضِّخِما بكسر الضاد [٥٧].

فعلى أنه وقف على الأضخم بالتشديد كلغة من قال : رأيت الحجرْ ثم احتاج فأجراه في الوصل مجراه في الوقف، وإنما اعتد به سيبويه ضرورة لأن " أَفْعَلًّا " مشددا عدم في الصفات والأسماء، وأما قوله : ويروى : الإضْخَما فليس موجها على الضرورة لأن " إِفْعَلًّا " موجود في الصفات وقد أثبته هو [٥٨] فقال " وإِرْزَبٌّ " صفه مع أنه لو وجهه على الضرورة لتناقض لأنه قد أثبت أن " أفعلا " مخففا عدم في الصفة ولا يتوجه هذا على الضرورة إلا أن يثبت " إفعلا " مخففا في الصفات وذلك ما قد نفاه هو، وكذلك قوله : ويروى " الضخمّا " ولا يتوجه على الضرورة لأن " فِعَلاَّ " موجود في الصفة وقد أثبته هو

فقال والصفة خدبٌّ مع أنه لو وجهه على الضرورة لتناقض لأن هذا إنما يتجه على أن في الصفات " فعلا " وقد نفاه أيضا إلا فى المعتل وهو قوله " مكانا سوى " [٥٩] فثبت من ذلك أن الشاعر لو قال : الإضخما والضخما كان أحسن لأنهما لا يتجهان على الضرورة، ولكن سيبويه أشعرك أنه قد سمعه على هذه الوجوه الثلاثة.

قال ابن سيده معلقا على الشاهد السابق :" والأضخم عندي في هذا البيت على أفعل المقتضية للمفاضلة، وأن اللام فيها عقيب من، وذلك أذهب في المدح ولذلك احتمل الضرورة لأن أخويه لا مفاضلة فيهما ،" وأما قول أهل اللغة : شيء أضخم فالذي أتصوره في ذلك أنهم لم يشعروا بالمفاضلة في هذا البيت فجعلوه من باب أحمر ويدلك على المفاضلة أنهم لم يجيئوا به في بيت ولا في مثل مجردا من اللام فيما علمناه من مشهور أشعارهم.. ٦٠. وقد حوت الشاهد السابق إلى ما يلي :

١-فيه إشارة إلى تعدد الرواية في هذا البيت بقوله : " يروى بكسر الهمزة وفتحها .. ويروى : الإضخما، وقد تعامل مع هذه المسألة بطريقة تتفق وطبيعة اللغة فقبل كل الروايات التي وردت عن العرب، وصرح ضمنا بأن : تعدد الرواية في البيت الواحد لا يسقط حجيته بل هو عندهم في حكم شعرين أحدهما: صالح للاستشهاد به في الموطن الذى سيق له، والآخر : غير صالح وكان على ذكر مما أصل له النحاة بعده من قواعد تضبط هذا الباب فكان من قواعد النحاة : " لا تُرد رواية برواية لأن كلا صحيح"[٦١]. و" الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وإن ثبتت عندك رواية أخرى "[٦٢]وهذا ما أشار إليه ابن سيده " ولكن سيبويه أشعرك أنه قد سمعه على هذه الوجوه الثلاثة

٢-حمل البيت على رواية (الأَضْخَمًا) على الضرورة الشعرية وإن كان يرى أن حمل البيت على غير الضرورة كما في رواية الإضخما والضّخَما أولى وهو ما أشار إليه " فثبت أن الشاعر لو قال الإضخما والضِخَمًا كان أحسن لأنهما لا يتجهان على الضرورة .

المبحث السادس

الحسن والقبح

تنوعت استعمالاتِ سيبويهِ لهذا المصطلح، تلك الاستعمالات التي تتنوعُ بين الحكمِ على استعمالٍ لغويٍّ مفترَضٍ، أو استعمال لغويٍّ موجود، أ وقياسٍ من أقيسة النحويين، أو تأويلٍ نحويّ محتمل أو غير ذلك من الأحكام التي أطلقَها سيبويهِ في كتابه بكثرةٍ، وليس من همة البحث استقصاؤها وإنما البغية ما للقصد فيه أثر في بناء الحكم النحوي إنشاء أو استعمالا فقد نبه سيبويه إلى أن مرد حسن التراكيب أو قبحها يعود إلى توخي معاني النحو وقواعده، وفي وضع الكلمات في موضعها اللائق بها ،بحيث يلائم معناها حسبما يقتضيه سياقها، وأغراض التكلم، ومقتضى حاله ومقامه، فإن دعا داعي المقام والمقال إلى الحذف والإضمار، فعلى المتكلم حينئذ أن يحمل كلامه على ما يلابس المحذوف حتى يكون لكلامه مدخل في الإفهام.

وفي هذا المعنى يقول سيبويه :

" واعلمْ أنَّه لا يجوز لك أن تقول علَيهِ زيدا تريد به الأمرَ كما أردت ذلك في الفعل حين قلت لِيَضربْ زيداً لأنّ علَيهِ ليس من الفعل وكذلك حَذَرَهُ زيداً قبيحةٌ لأنَّها ليست من أمثلة الفعل، فإنَّما جاء تَحذيري زيداً لأنَّ المصدر يتَصرّف مع الفعل فيصيرُ حَذَرَك في موضع احْذَرْ وتَحذيري في موضع حَذَّرني فالمصدرُ أبداً في موضعِ فِعْلِه ،ودُونَك لم يؤْخَذ من فعلٍ ولا عِنْدَك فإنمّا يُنتهَى فيها حيث انتهتِ العربُ ، واعلم أنَّه يَقبح زيداً عَلَيْكَ وزيداً حَذَرَكَ لأنّه ليس من أمثلة الفعل فقَبُحَ أن يَجرى ما ليس من الأمثلة مجراها..."([٦٣])

كما ألح على جانب المعنى والدلالة محتكما إلى مقياس الحسن والقبح وذوق العربية في صوغ أساليبها فما وافق ذلك قبله واستحسنه، وما خالفه فإنه يرده ويستقبحه. وذلك نحو قوله: "واعلم أنه لا يقال: قائما فيها رجلٌ، فإنْ قال قائل: اجعله بمنزلة: راكبا مرّ زيدٌ ،وراكبا مرّ الرجل، قيل له: فإنّه مثله في القياس، لأن(فيها) بمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب واستحسنت... فإن قال: أقول :مررت بقائما رجلٍ، فهذا أخبث، من قِبَل أنه لا يُفْصل بين الجار والمجرور ومن ثمّ أسقط

ربّ قائما رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإنّ إعرابه يَسِير ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه" [٦٤]

وقد ذهب إلى عدم جواز مجيء مميز (كم) الاستفهامية جمعا، وممن منع مميزها الجمع، الخليل، ويونس، كما ذكر ذلك عنهما سيبويه، بقوله: " ولم يجز يونس والخليل ـ رحمهما الله ـ: كم غلمانا لك، لأنك لا تقول: عشرون ثيابا لك، إلا على وجه "لك مائة بيضا، وعليك راقود خلا"، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانا، ويقبح أن تقول كم غلمانا لك؛ لأنه قبيح أن تقول: عبد الله قائما فيها، كما قبح أن تقول قائما فيها زيد.([٦٥])

وعلق أبو سعيد السيرافي بقوله: كم غلمانا لك؟ لم يجز على وجه من الوجوه؛ لأنك إن نصبت غلمانا على التمييز لم يجز؛ لأن (كم) في الاستفهام لا يميز إلا بواحد، كعشرين، وإن أردت نصبها على الحال لم يجز؛ لأن العامل (لك) وهي مؤخرة، فلا يجوز ذلك، كما لا يجوز: زيد قائما فيها.([٦٦])

ويقول ابن السراج: ولم يجز يونس والخليل: كم غلمانًا لك؛ لأنك لا تقول: أعشرون غلمانًا لك، إلا على وجه: لك مائة بيضًا، وعليك راقود خلا، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانا، ويقبح أن تقول: كم غلمانا لك، لأن: لك سبب نصب: غلمان، ولا يجوز أن يتقدم عليها، كما لم يجز: زيد قائمًا فيها، وقد بينا: أن العامل إذا كان معنى ،لم يجز أن يتقدم مفعوله عليه.([٦٧])

وهذا يعني أنه لا يأتي مجموعا إلا أن يكون منصوبا على الحال، ويكون إذ ذاك التمييز محذوفا، كأنك قلت: كم حبيبا لك غلمانا، أي حالة كونهم غلمانا، وعلى ها التقدير فلابد أن تقول: كم لك غلمانا؟.([٦٨])

وذهب الأخفش إلى جواز كون مميز كم الاستفهامية جمعا، وذلك إذا قصد السؤال عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم.([٦٩])

فأجاز: كم غلمانا عندك، إذا أردت أصنافا من الغلمان، أي كم عندك من هذه الأصناف؟.([٧٠])

وفي باب (هذا بابٌ منه يُضمِرون فيه الفِعْلَ لقبح الكلام إذا حُمل آخِرُه على أوّله) | وذلك قولك مالك وزيدا وما شأْنُك وعمراً، فإنَّما حدُّ الكلام ههنا ما شأنُك وشأنُ عمرو، فإنْ

حملتَ الكلام على الكاف المضمَرة فهو قبيح وإنما حملتَه على الشأنِ لم يجزْ لأنّ الشأنَ ليس يَلتبس بعبدِ الله إنّما يَلتبس به الرجُل المضمَرُ في الشأْنِ، ... ومن أراد ذلك فهو مُلْغِزٌ تارِكٌ لكلامِ الناس يَسبق إلى أفْئِدتِهم(٧١)

ثم فسر ذلك بقوله " فإذا أَظهر الاسمَ فقال ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشْتِمُه فليس إلاّ الجرُّ لأنه قد حسن أن تَحْمِلَ الكلام على عبد الله لأنّ المظهَر المجرورَ يُحملُ عليه المجرورُ، وسمعنا بعض العرب يقول ما شأنُ عبدِ الله والعربِ يشتمها وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم مَنْ يقول ما شأَنُ قيس والبُرَّ تَسْرِقُه، لمّا أظهروا الاسمَ حسُن عندهم أن يَحملوا عليه الكلامَ الآخِرَ، فإذا أضمرتَ فكأَنّك قلتَ ما شأنُك زيدٌ على فِعْلٍ وتكونَ الملابسةُ على الشأن لأن الشأن معه ملابسةٌ له أحسنَ من أن يُجْرُوا المظهَرَ على المضمَرِ، فإن أظهرتَ الاسمَ في الجرّ عَمِلَ عَمَلَ كَيْفَ في الرفع، ومَنْ قال ما أنت وزيداً قال ما شأنُ عبدِ الله وزيدا، كأَنه قال ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدا وحمله على كانَ لأنّ كان تقع ههنا والرفعُ أجودُ وأكثر في ما أنت وزيدٌ والجر في قولك ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ أحسنُ وأجودُ كأَنه قال ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ... " (٧٢)

وقال في (هذا بابٌ منه استكرهه النحويّون وهو قبيح فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك وَيحٌ له وتَبٌّ وتبًّا لك ووَيْحاً، فجعلوا التَّبَّ بمنزلة الوَيْحِ وجعلوا ويحٌ بمنزلة التَّبَّ فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ، ولا بُدَّ لوَيْحٍ مع قبحها من أن تُحْمَلَ على تَبٍّ لأنَّها إذا ابتدُئَتْ لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ وإذا حملتَها على النصب كنتَ تَبنيها على شيء مع قُبْحِها، فإذا قلتَ وَيحٌ له ثم ألحقتَها التبَّ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ لأن تبًّا إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن لَك فإنمَّا قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأَنك قلتَ وتبًّا لك فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ، فأمْا النَّحويّون فيجعلونها بمنزلة وَيْحٍ، ولا تُشبهُا لأنَّ تبًّا تَستغنى عن لَكَ ولا تَستغنى وَيْحٌ عنها فإذا قلتَ تبًّا له ووَيْحٌ له فالرفعُ ليس فيه كلامٌ ولا يَختلف النحويّون في نصبِ التبّ إذا قلت وَيحٌ له وتبّا له، فهذا يدلّك على أنَّ النصبَ في تبّ فيما ذكرنا أحسنُ ..."[٧٣]

وقد أجاز سيبويه إعمال المصدر المعرّف بأل دون استقباح، وذلك بقوله: "وتقول: عجبتُ من الضرب زيداً، وتقول: عجبت من الضرب زيدا، كما قلت: عجبت من الضارب

زيدا ، أما أبو علي الفارسي فقد أجاز إعمال المصدر المعرّف بأل على استقباح، وذلك بقوله: " ومثال ما أعمل من المصادر وفيه الألف واللام، قولك: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا، والشتم بكرٌ خالدًا، قبيح، ومما جاء في الشعر من هذا قوله:

ضعيفُ النَّكايَةِ أَعْدَاءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ

فهذا بمنزلة قولك: أعجبني أن شتم بكر خالدا، وهو قبيح، وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال، الأول المنون، ثم المضاف، ولم أعلم شيئا من المصادر بالألف واللام معملا في التنزيل.([٧٤]).

وذهب سيبويه إلى منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبًا كان، أو منفيًا لقبحه وعدم استعماله ، فلا يقال: إلا زيدًا قام القوم، ولا إلا زيدًا ما أكل أحد طعامك، ولا ما إلا زيدًا قام القوم. فقال: "لا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً ".([٧٥]) ووجه القول بعدم جواز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه: من ثلاثة أوجه، ذكرها أبو البقاء العكبري: ([٧٦])

فلا يجوز أن يتقدم الاستثناء على ناصبه؛ لأنه ليس بمفعول صحيح، فيجوز فيه ما جاء في المفعول، ألا ترى أن العامل لم يعمل فيه إلا بعد أن قوي ب(إلا)، ولا يجوز أن يتقدم على إلا؛ لأن إلا قد صارت حرفًا من الحروف النواصب.([٧٧])

وفي باب إجراء الصفة على الاسم فيه بعض المواضع أحسن [٧٨]" وقد يَستوى فيه إجراء الصفة على الاسم وأن تجعله خبرا فتنصبه فأما ما استويا فيه فقوله مررت برجل معه صقر صائد به إن جعلته وصفا، وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت مررت برجل معه صقر صائدا به كأنه قال معه باز صائدا به حين لم يرد أن يحمله على الأول، ... واعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب فقلت مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فالنصب على حاله لأن هذا ليس بابتداء"

فقول سيبويه :مررت برجل معه صقر صائد به، فقولنا: معه صقر: جملة في موضع الصفة ل (رجل) صقر مبتدأ، ومعه خبر مقدم، كما تقول: في الدار زيد. وصائد به: صفة أخرى، كما تقول: مررت برجل ضاحك. وأصله: مررت برجل معه صقر صائد بصقر. ولكن لما تقدم ذكر الصقر أوجب أن يكنى عنه إذا عاد ذكره، فهاتان صفتان لرجل، فإن لم تحمل صائدا على رجل، وحملته على الهاء التي في معه، وهو الاسم المضمر

المعروف الذي عناه سيبويه، نصبته، وصار بمنزلة قولك مررت برجل مع أبيه صقر صائدا به، ومررت برجل مع جاريته صقر صائدة به، ومررت برجل مع غلاميه صقر صائدين به.

إذا جعلت الصيد للاسم المتصل ب (مع)، لم يكن سبيل إلى النعت، لأنه لا تنعت معرفة بنكرة، فنصب على الحال، هذا في معنى قوله: تجعله خبرا([٧٩]).

وفي الاستدلال على قبح ما حمل على الفاعل المضمر ورفع في غير العطف يقول :"فإن قلت: إياك نفسك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح وهو على قبحه رفع ويدلك على قبحه أنك لو قلت: اذهب نفسك كان قبيحاً حتى تقول: أنت نفسك([٨٠])

مما سبق نجد أن سيبويه قد عني عناية بالغة بالتراكيب والحكم عليها حسنا أو قبحا صحة أو خطأ مبينا ما تحتمله من وجوه حسب ما يقتضيه التركيب بناء على ما استقر في خلده من مقاييس وقد حكم على بعض الأساليب بالقبح لأنها خالفت ما عهد عن العرب في أساليبها ومحاورتها كما أن القبح في بعض الأساليب التي حكم عليها بالقبح ليس معناه الخطأ وإنما خلاف الأولى وذلك لقلة استعماله أو لأنه ورد على لهجة من اللهجات أو غير ذلك ، لذا فكثير من المسائل التي حكم عليها سيبويه بالقبح هي من أشهر مسائل الخلاف عند الخالفين .

المبحث السابع

اختلاف المعاني والأوجه الإعرابية

تنبه سيبويه أثناء تحليله للنصوص اللغوية ذات المفردات المتشابهة في الأبنية المختلفة أن هذا التغاير في الحركات الإعرابية المؤدي إلى تغاير في وظيفة تلك الألفاظ في كثير من مناحيه ناتج عن قصدية المتكلم، وما يريد التعبير عنه، إضافة إلى أن المتكلم قد يبث جملة واحدة تحتمل أكثر من معنى حسب ما يرتئيه المتكلم، وحوّم حول ما يقتضيه المعني وسلامة الإعراب .

فقد ذهب سيبويه إلى جواز أن يكون الاسم العام بعد نائب الفاعل بدلا، أو توكيدا، أو منصوبا بنزع الخافض، فأجاز سيبويه النصب والرفع، بعد نائب الفاعل، ففي قولك: ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، فيكون الرفع على البدل، أو يكون بمنزلة التوكيد (أجمعين)، كما أجاز سيبويه النصب على نزع الخافض، أي بمعنى "على" الظهرَ والبطنَ، فتقول: ضُرب زيدٌ الظهرَ والبطنَ، وقد سوّى سيبويه بين ضُرب زيد ظهره وبطنه، وضُرب زيد الظهر والبطن، وبين مطرنا سهلنا وجبلنا، ومطرنا السهل والجبل، حيث جعل الألف واللام خلفا للضمير.

يقول سيبويه: فالبدل أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرهُ وبطنهُ، ومُطِرنَا سَهلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرنا السّهلُ والجبل، وإن شئت كان على الاسم بمنزلة "أجمعين" توكيدا، وإن شئت نصبت، تقول: ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ، ومُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه .فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل، وقلب على الظهرِ والبطنِ، ولكنهم أجازوا هذا، كما أجازوا " قولهم ": دَخَلتُ البيتَ، وإنَّما معناه دخلتُ في البيت، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب هاهنا بمنزلة الظرف؛ لأنك لو قلت: "قُلِب" هو ظهرُه وبطنُه، وأنت تعنى على ظهره لم يجز، ولم يجيزوه في غير السهل والجبل، والظهر والبطن، كما لم يجز دخلت عبد الله، فجاز هذا في هذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل: دخلت البيت. ([٨١])

"أي وأجازوا هذا كما أجازوا: دخلت البيت، وإنما معناه: دخلت في البيت، والعامل فيه الفعل، وليس انتصابه هنا انتصاب الظروف.([٨٢])

فسيبويه يرى الرفع على البدل، أو على التأكيد، ويرى النصب على معنى "على" ومشابهة الظرف من جهة العموم، ولم يجعلها من الظروف.

ولا يطرد في الأشياء كلها، تقول: ضُرِب زيدٌ ظهره وبطنه، بالرفع والنصب، وإنما خالف الظهر والبطن، الرجل واليد؛ لأن الظهر والبطن عامان في الأشياء، ألا ترى أن لكل شيء بطنا وظهرا، فأشبها المبهمات من الظروف لعمومها، وليس كذلك اليد والرجل.

وقد تمثل سيبويه قطع البدل عن المبدل منه بقول المهلهل:

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أخوالُنا وهم بنو الأعمام ([٨٣])

فقطع " أخوالنا " على نية إنشاء جملة جديدة هم أخوالنا وخالف المبدل منه في الحركة الاعرابية بيوتَ يشكر.

و جوز سيبويه مثل هذا الاستعمال في مثل (ما كان أخاك) و(ما صارتْ حاجتكَ)، فقال وأما : قولهم: (ما جاءتْ حاجتَك)،بنصب الحاجة، إذ صير الفعل "جاء" بمنزلة "كان" وجعل الأمر منوطا بهذا الحرف دون غيره ،لأنه عند سيبويه بمنزلة المثل، علماً أنه نقل عن العرب بأنهم يقولون: ما جاءت حاجتُك "برفع الحاجة" وهذا منقولٌ عن بني تميم سماعا([٨٤])،وجُعل هذا الاستعمال جائزاً ([٨٥])مقيساً على قول الفرزدق الذي ينشد على وجهين:

فقد شَهِدتْ قَيْسٌ فما كان نَصْرُهَا قُتَيْبَةَ إلَّا عَضُّها بالأباهِمِ

وقيل الذي سوغ ذلك كونهما" الأخ والحاجة" معرفتين وقد أخبر بهما عن ضمير "من" و"ما" الاستفهاميتين، والاسم في ذي الحال نكرة، وضميرها بمنزلتها في الاخبار([٨٦]).

ومهما يكن من شيء فالفعل التام اكثر استعمالاً ومفارقةً لموضعه من الفعل الناقص كون الأخير فرعا على ذلك الأصل فضلا عن ذلك أن الكلام معه لا يكون كلاما ولا يتم بالمرفوع نحو :كان زيدٌ، بخلاف الفعل التام فإنه يكون كلاما ذا فائدة مع المرفوع "كـ: جاء زيد ". لذلك لا ضير من تضمين الفعل التام معنى الفعل الناقص ويكون ما بعده منصوباً، كـ: رجع، وانتقل، وآلَ، وحال، حتى حُمل قوله تعالى على هذا المعنى: "فتمثل لها بشراً سوياً" مريم/١٧، أي صار مثل البشر([٨٧]).والى هذا ذهب الاعلم الشنتمري بقوله:" اعلم أن الاصل في "جاء" أن يكون فعلاً كسائر الافعال متعدياً وغير متعدٍ... إلاأنهم أجروها في

هذا المثل مجرى صار وجعلوا لها اسما وخبرا هو الاسم كما كان ذلك في باب كان واخواتها[٨٨]"

وعلى هذا فلا حمل ولا مجاز ولا انتقال من أصل الوضع إلى معنى آخر إلا بقرينة وقصد .

وقد حرص سيبويه على بيان ما تحتمله من وجوه مرتبطة بمعانيها ومقاصدها وظهر أثر قصد المتكلم في حالة النصب الذي يقتضي نصبه على التضمين الذي يراه كثير من النحاة موقوفا على السماع وتضمين الفعل التام معنى الفعل الناقص والحمل على التوهم ([٨٩]) والتضمين([٩٠]) من مسائل الحمل على المعنى، والأصل في التراكيب اللغوية أن تكون معبرة بذاتها عما تتناوله من معان، ولا يصار إلى المجاز إلا إذا اقتضى ذلك ضرورة ماسة ليستقيم معناه لأسباب سياقية مقصدية أو لاعتبارات شرعية أو عقدية، فإذا خرجت الكلمة أو التركيب عن أصل وضعه لعلاقة وقرينة انتقل اللفظ أو التركيب من الحقيقة إلى المجاز والتضمين والحمل لاشك في مجازيتهما، بما يومئ إلى أن المسألة ستظل خلافية ومجال الاجتهاد فيها رحب واسع.

وللتدليل على ذلك ما ذكره سيبويه في دلالة (علم) و(عرف) : يقول سيبويه " وقد يكون "علمت "بمنزلة "عرفت" لا تريد إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى "ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت " البقرة(٦٥)، وقال سبحانه " وءاخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم " الأنفال (٦٠) فهي بمنزلة "عرفت " كما كانت "رأيت على وجهين، فالآية هنا كقولك لا تعرفونهم الله يعرفهم" ([٩١]).

من المعلوم أن "علم " من أفعال القلوب التي تفيد نسبة الخبر الذي أصبح مفعولا ثانيا إلى المبتدأ الذي أصبح مفعولا أولا على وجه اليقين غالبا، وقد تفيدها على وجه الرجحان.

ويذكر بعض النحويين أنها قد ترد بدلالة مغايرة لهذه الصورة بأن تفيد مجرد قيام المعلوم المفرد بلا نسبة في الذهن، وهى دلالة "عرف" وحينئذ تفقد بعض خصائصها ،ويختلف أثرها اللفظي باختلاف مدلولها المعنوي، فتقتصر على نصب مفعول به واحد كما هو حال "عرف". وهذه الدلالة لـ"علم" كانت محل خلاف بين المعربين ([٩٢]) لما تحمله – عند بعضهم – من قصور في نسبة حصول المعلوم عن دلالتها الأولى([٩٣]) .

ولقد جاءت "علم" مسندة إلى الله تعالى مكتفية بمفعول واحد في مواضع عدة ؛ منها : قوله تعالى من سورة الأنفال من آية (٦٠) "و ءاخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم"، ومن سورة التوبة من آية (١٠١) "وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم "بما يومئ موافقتها لـ"عرف" في الدلالة، ولما كانت "عرف" مما لم يرد نسبته إلى الله تعالى، اختلف رأى النحويين فى مدى ثبوت هذه الدلالة لـ"علم" على ثلاثة أقوال :

- الأول : أن (علم) تحمل على (عرف) فتنصب مفعولا واحدا وهذا ثابت في اللغة وفى نصوص القرآن الكريم يقول سيبويه " وقد يكون "علمت "بمنزلة "عرفت" لا تريد إلا علم الأول ..." ([٩٤]).
- الثاني : أن "علم" قد تأتى مسندة إلى غير الله، فيجوز أن تكون بمعنى "عرف" فتنصب مفعولا واحدا، وقد تأتى مسندة إلى الله تعالى فيمتنع حينئذ أن تكون بمعنى "عرف" وما جاء منها مقتصرا على مفعول واحد فلا بد معها من تقدير مفعول ثان لتبقى على معناها، قال السمين الحلبى في آية سورة الأنفال :" في هذه الآية قولان : أحدهما : أن (علم) هنا متعدية لواحد لأنها بمعنى (عرف) ولذلك تعدت لواحد، والآخر :أنها على بابها فتتعدى لاثنين، والثاني محذوف أى :لا تعلمونهم قارعين أو محاربين، ولا بد هنا من التنبيه على شيء، وهو أن هذين القولين لا يجوز أن يكونا في قوله (الله يعلمهم)بل يجب أن يقال إنها المتعدية إلى اثنين ،وإن ثانيهما محذوف لما تقدم لك من الفرق بين العلم والمعرفة" ([٩٥])
- الثالث : أن (علم) لا تأتى بمعنى (عرف) مطلقا بل هما حقيقتان متغايرتان، وما جاء منها ناصبا لمفعول واحد فهو مفعوله الأول، ويجب تقدير الثاني .

قال السهيلي :" وما زعموه من قولهم :قد يكون (علمت) بمعنى (عرفت) واستشهادهم بالآي التي استشهدوا بها ليس هو حقيقة لأن تعدى (علمت) إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى (عرفت) ؛ لأنها لا تتعدى إلى مفعول واحد في الفظ على نحو تعدى(عرفت) ولكن على جهة المجاز والاختصار" ([٩٦]).

إذن فمبنى المسألة حول الدلالة اللفظية للكلمات وقوتها في العمل والاختصاص وما يستتبع ذلك من أثر في المعنى والإعراب، ورأى "السهيلي" الذي يبدو في ظاهره ردا على سيبويه، في الحقيقة "سيبويه" هو الذى فتح الباب لأنه هو الذي قال بحمل وتنزيل (علم) على (عرف) مما دفع "السهيلي" بالتصريح بأن المسألة من باب المجاز لا الحقيقة ومقتضى الرأيين يبرز أثر الحقيقة والمجاز في الدرس النحوي.

وقال :وتقول : "ما عبدُ الله خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهبٌ تَرفعه على أن لا تُشَرِكَ الاسمَ الآخِرَ في ما ولكن تَبْتَدِئُهُ كما تقول ما كان عبدُ الله منطلقا ولا زيدٌ ذاهبٌ إذا لم تجعله على كانَ وجعلتَه غير ذاهب الآن. وكذلك ليس. وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في كان ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا، وذلك قولُك ليس زيدٌ ذاهبا ولا أخوك منطلقا وكذلك ما زيدٌ ذاهبا ولا معنٌ خارجا "([٩٧]) ففي تقليب سيبويه للتراكيب وبيان الأوجه المحتملة وما يترتب على ذلك من اختلاف في المعاني إعمالا أو إهمالا كل ذلك مرتهن بقصد المتكلم فقد تكون (الواو) استئنافية و(لا) زائدة في (ولا معن) وعلى هذا ينقطع الحكم الإعرابي لما بعدها عما قبلها ويكون الكلام ابتداء وما بعدها الخبر، وقد تكون عاطفة و(لا) عاملة وقد بين ذلك ممثلا لكل بما لا مزيد على إيضاحه .

وقال في باب :" هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته ،... ثم قال: وأما الصفة فإن كثيرا من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الأول فيقولون : أهلِ الحمدِ، والحميدِ هو ،وكذلك: الحمد لله أهلِه: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت"([٩٨]) وقد أشار سيبويه إلى أن كثيرا من العرب يتبعون الصفة كما ذكر في قوله: أهلِ الحمدِ، والحميدِ هو ،وكذلك : الحمد لله أهلِه، إلا أن هذا وإن كان قياسا متلئبّا، لا يمنع من النصب على تقدير فعل، أو من الرفع على تقدير مبتدأ، لأن الأوجه الإعرابية الثلاثة الجائزة في مثل هذه التراكيب ونحوها من الكثرة بمكان فقد أعاد سيبويه نظره فيما تحتمله الأبيات من الأوجه الإعرابية يرفده في ذلك أصالة نحوية وثروة لغوية غزيرة وحوم حول ما يقتضيه المعنى ويستلزمه حق الأعراب.

الخاتمـــة

حمداً لك اللهم لا أُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وصلِّ اللهم وسلم على نبينا محمد أفضل من أرسل إلى البشرية وخير من نطق بالعربية وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد

فقد توقفت حيث يحسن بي الوقوف، وتثنيت عِنان القلم حين أشرفت على الغاية وبلغت الختام وآثرت أن تكون خاتمتي تذكيرا بأهم النتائج على النحو التالي:

أولا :يعدّ كتاب سيبويه أهمّ مصدر يُعتمد عليه في دراسة النحو ، إذ جمع بين طياته الأصول الكلية للفكر النحوي بدءا من كونه فكرة تختمر في نفس المتكلم وتتقد في ذهنه ، إلى أن يتمّ تشكيل الأصوات ، فتأليف الكلمات والجمل ،ثم ربطه بمقتضيات الحال والملابسات المقامية التي تطرأ عليه ،وقد استطاع سيبويه أن يميّز بدقّة متناهية بين التراكيب اللغوية ، وذلك باعتماد المعنى ومراعاة الغرض الذي يريده المتكلم ، إذ اللغة عنده لم تكن لتنفك عن ملابسات استعمالها ، ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات ذلك النظام وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أنّ الكلام يأتلف من عناصر لغوية خالصة ،كما يعتمد على عناصر أخرى من العالم الخارجي نراها ، أو نسمعها ، فاستطاع أن يوظّف دلالة الحواس للتعبير عمّا يختلج في النفس بما يُتلفظ على اللسان ، وذلك من أجل معرفة بناء التراكيب والأنماط التي تكون عليها أولا ، وتحديد الوظائف الإعرابية للكلمات ثانيا.

ثانيـا: أدرك سيبويه أن للمتكلم والمخاطب تأثيرا في تحديد البنية التركيبية للكلام، وإن للمتكلم السعة في اختيار الملائم لقصده بما يتوافق وحال المخاطب من علم أو جهل أو ظن أو إنكار أو قرب أو بعد،([٨]) وإن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أو تأخير إنما ترجع إلى سياق الحال، والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي ، وأنه على وفق العلاقة بين المتكلم والمخاطب تتحدد الألفاظ المستعملة لإبلاغ الرسالة طولا أو قصرا، ذكرا أو حذفا .

ثالثا :اتخذ سيبويه الإعراب وسيلة من وسائل الإبانة عن المعاني الوظيفية والدلالية للكلمات

[٨]) ينظر : سياق الحال في الكتاب لسيبويه –دراسة في النحو والدلالة لأسعد خلف العوادي ص ٢٣٣.

داخل التراكيب، كما كان يرجح وجها إعرابيا على آخر لا لشيء إلا لأن المعنى والسياق من قصد للمتكلم وحال المخاطب يقتضيه ويوجبه ، كما أدرك سيبويه أن تصويب القول منوط بإرادة مستعمل اللغة ومظاهره في التوهم والتضمين والمنع من الصرف وعدمه والبدل كثير.

رابعا: رأى سيبويه أن العمل الإعرابي يتم نتيجة للاقتران بين عامل ومعمول وليست العلاقة بينهما علاقة آلية مجردة، وإنما هي علاقة يقتضيها منطق العقل وتمليها طبيعة الحس وتفرضها طبيعة تراكيب اللغة على أساس الاستعمال الذي يراعي السياق أ والمقام، ومراعاة ما بين المتكلم والسامع من تواصل إخباري، لأن المتكلم هو الذي يقطع ويرفع وينصب ويجر ويحذف ويقدم ويؤخر ويستبدل كلمة بأخرى ، وإن تغير علاقات الاقتران بين عامل ومعمول من حيث الحذف أو الذكر أو التقديم والتأخير أو غيرها، ليست من تأثير العامل فحسب، وإنما يتم هذا التغيير بناء على أغراض معنوية أيضا إلى جانب علاقات الاقتران اللفظية، فقد تدفعنا تلك الأغراض إلى إلغاء عمل العامل الظاهر وتقدير عامل آخر مناسب للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلم؛ لأن مدار النحو أولاً وآخراً على المعاني .

خامسا :لقصد المتكلم أثر بين في بناء الحكم النحوي بدءا من منشئ الكلام الذي يقصد إلى معان مستقرة في خلده، فيعمد أحيانا إلى المخالفة الإعرابية فتختلف دلالات التراكيب بناء على قصد المتكلم ومظاهر ذلك واضحة في القطع النحوي ، والضرورة الشعرية، وغيرها إذ كل ما صدر عنهم في القطع النحوي أو الضرورة من مخالفة في الحركات الإعرابية أو التثقيل أو التخفيف أو الفك أو الإدغام أو الصرف أو المنع أو الإعمال أو الإهمال أو التسهيل أو التحقيق أو الحذف أو الزيادة أو التغيير فلهم في ذلك قصد ووجه ،ومرورا بشراح الكتاب لسيبويه ومن يعنون بالتحليل والكشف عن مرادات المتكلم، وكان من آثار ذلك أن ظهرت دراسات عدة لما فهم على غير وجهه في الكتاب لسيبويه، وما اختلف النقل فيه عن سيبويه، وأثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب، وغير ذلك وكان مبعث هذا الاختلاف في كثير من جوانبه وإن لم يفصحوا هو قصد سيبويه ومراده من ألفاظه وتراكيبه، وليس عند أحد منهم دليل قاطع على الجزم برأي ، وانتهاء بالمخاطب الذي هو الهدف لعملية الإبلاغ. وانتهاء بالعلل والمقاصد التي كان من أبرزها الفائدة وأمن اللبس والتخفيف والتنبيه ...

سادسا: يعدّ مبدأ الفائدة "، و"أمن اللبس "من المبادئ المهمة في إقامة التواصل بين طرفي الخطاب المتكلم والمستمع، فمن شروط أيّ لغة أن تحقّق الإفادة للسامع دون إخلال ، وذلك إنما يتمّ في ضوء قاعدة أمن اللبس "التي تمثل غاية الاستعمال اللغوي ، يقول ابن القيم رحمه الله : " ولما كان المقصود بالخطاب : دلالة السامع، وإفهامه مراد المتكلم من كلامه، وأن يبين له ما في نفسه من المعاني، كان ذلك موقوفا على أمرين : بيان المتكلم وتمكن السامع من الفهم، فإن لم يحصل البيان من المتكلم، أو حصل ولم يتمكن السامع من الفهم، لم يحصل مراد المتكلم، فإذا بين المتكلم مراده بالألفاظ الدالة على مراده، ولم يعلم السامع معانى تلك الألفاظ لم يحصل له البيان"[٩٩].

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،

الحواشي والتعليقات

١ كابن جني والأنباري والرضي ومن المحدثين الشيخ محمد عرفة والدكتور محمد البنا وغيرهم ينظر: الخصائص ١١٠/١، ١١١، والإنصاف للأنباري ٤٦/١. وشرح الرضي ٧٢/١. والنحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للشيخ محمد أحمد عرفه ص ٨٠، ٨١، ٨٩.

[٢] المقاصد الشافية للشاطبي ٩٣/٢ تحقيق أ. د / محمد إبراهيم البنا .

[٣] ينظر الحذف والتقدير في النحو العربي د / على أبو المكارم ص ٢٣٨، دار غريب، القاهرة .

[٤]) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٥٣/٢/٢٥٧/٢٥٨/٢٩٠/٣١١/٣١٨/٣٣٥/ ٣٤٨الخ.

[٥] هذا كثير منشر ينظر على سبيل المثال جـ ١ من ١٤٦ / ١٦٣ من الكتاب لسيبويه، بولاق .

[٦])سيبويه/الكتاب/تحقيق وشرح: عبد السلام هارون-دار الكتب العلمية –بيروت ج١/ص٣١١،السيرافى/شرح الكتاب –تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيد علي –بيروت ج٢/٢٠٤،وابن يعيش /شرح المفصل تحقيق أحمد سيد أحمد، وإسماعيل عبد الغنى-المكتبة التوفيقية-ج٢٢٢/١، ابن مالك /شرح التسهيل –تحقيق/محمد عطا، وطارق السيد-دار الكتب العلمية –بيروت-ج١١٢/٢، وأبو حيان / التذييل والتكميل تحقيق د/ حسن هنداوي ج١٦٠/٧.

[٧]) الكتاب لسيبويه ٣١٢/٣١١/١.

[٨]) ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣٥/١.

[٩])ابن يعيش –شرح المفصل ٢٢٢/١.

[١٠])الرضى –شرح كافية ابن الحاجب –تحقيق / أحمد السيد أحمد – المكتبة التوفيقية ٢٧٤/١/ ٢٧٥.بتصرف يسير.

[١١])أبو حيان الأندلسي –التذييل والتكميل ١٩٥/٧.

[١٢]) الرضى في شرح الكافية ٢٧٧/١،٢٧٦.

[١٣]) الكتاب ١/ ٢٥٧

[١٤]) ينظر تفصيل ذلك في: مغني اللبيب لابن هشام ٢٦٧/٢٥٩/٢.

[١٥]) الكتاب لسيبويه ٢٥٤-١/ ٢٥٥

[١٦١٦]) الكتاب لسيبويه ٤٩٩/٤٩٨/٣

[١٧]) الكتاب ٢٤١/٢

[١٨]) الرضى في شرح الكافية٣٣٦/٤.

[١٩])ينظر: د/لطيفة النجار: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي –دار العالم العربي-دبى ٢٠٠٣م ص١٥٨، ١٥٩.

[٢٠]) الكتاب لسيبويه ٣٤/١.

[٢١]) الكتاب لسيبويه ١١٨/١

٢٢) هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري من بحر البسيط ينظر الكتاب لسيبويه/ ١/ ١١٩،والأصول لابن السراج ١٨٤/١ وشرح المفصل/ ٧/ ٨٤.

[٢٣]) الكتاب لسيبويه ١٢٠/١١٩/١.
[٢٤]) الكتاب ٥٦/١.
[٢٥]) فمن ذلك أنه:إذا وَقعت (ظن) بَين الْفِعْل ومرفوعه فالإلغاء جَائِز عِنْد الْبَصرِيين وَاجِب عِنْد الْكُوفيين وَيُؤَيّد الْبَصرِيين قَوْله:

شجَاك أَظن رَبْعُ الظّاعنِينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

رويَ بِرَفْع ربع ونصبه قَالَ أَبُو حَيَّان وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقيَاس أَنه لَا يجوز إِلَّا الإلغاء لِأَن الإعمال مترتب على كَون الجزأين كَانَا مُبْتَدأ وخبرا وليسا هُنَا كَذَلِك وَإِلَّا لأدي إِلَى تَقْدِيم الْخَبَر وَالْفِعْل على الْمُبْتَدَأ.ينظر شرح التسهيل ٨٧/٢، والتذييل والتكميل ٧٠/٦، وهمع الهوامع ٥٥٤/١.
[٢٦]) الكتاب ٤٠/٣٩/١
[٢٧]) الكتاب لسيبويه ٢٠٢/١
٢٨) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٢٢
٢٩ سورة المؤمنون آية ٥٢ بالكسر. اختلفت القرّاء في قراءة قوله :(وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)، فقرأ ذلك عامة قرّاء أهل المدينة والبصرة وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (وأنَّ) بالفتح، بمعنى: إني بما تعملون عليم، وأن هذه أمتكم أمة واحدة، فعلى هذا التأويل) أن (في موضع خفض، عطف بها على) ما (من قوله: بِمَا تَعْمَلُونَ، وقد يحتمل أن تكون في موضع نصب إذا قرئ ذلك كذلك. ويكون معنى الكلام حينئذ: واعلموا أن هذه، ويكون نصبها بفعل مضمر. وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفيين بالكسر . ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٤٤٦وتوجيه ذلك في الطبري ٣٤٥
٣٠) معاني القرآن للفراء ٣٦٤/١
٣١) حجة القراءات لابن زنجلة ص٢٧٧- تحقيق / سعيد الأفغاني –دار الرسالة. وينظر: كتاب التذكرة في القراءات لابن غلبون- تحقيق د / عبد الفتاح بحيري إبراهيم /٤١٣وفيه قرأ حمزة والكسائي (وإن هذا) بكسر الهمزة مع تشديد النون وقرأ ابن عامر ويعقوب بفتح الهمزة وتخفيف النون.
٣٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا لأحمد بن عبد الكريم الأشموني ٥١/٥٠ –مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٣٣) ينظر ديوان الفرزدق ٦٦/٢، والكتاب لسيبويه١٢٨/٣.
٣٤) البيت في الكتاب سيبويه ٥٥/٢وينظر شرح السيرافي ٣٨٧/٢وشرح الرماني ٤٥/٢والمقاصد الشافية للشاطبي ٣١٣/٥٧٤،٤/٣على عطف "جارها" على "فتى" والتقدير: أي فتى هيجاء أنت، فجارها نكرة لأن أيًّا إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة؛ لأنه فرد الجنس.
والهيجاء: الحرب. وأراد بفتاها القائم بها المبلى فيها، وبجارها: المجير منها الكافي لها، واستقلت: نهضت، ولم ينسب سيبويه الشاهد إلى قائل معين.
٣٥) يعني: قول الشاعر (وجارها).
[٣٦]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٧/٢

[٣٧]) ينظر: الكتاب لسيبويه ٦٩/٦٣/٢.
[٣٨]) البيتان منسوبان لخرنق بنت هفان في الكتاب لسيبويه ٢٠٢/١، ٦٤/٢وينظر الخزانة ٣٠١/٢.
[٣٩]) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٤/٢، والشرح المعاصر لكتاب سيبويه د/ هادي نهر ج٢ /٦٢- عالم الكتب الحديث –الأردن ٢٠١٤م
[٤٠]) البيتان لذي الرمة في ملحقات ديوانه ص٦٦٢ وهما للأخطل في ديوانه ص١٧، وهما من بحر الطويل، والشاهد نصب (أخاها) بفعل محذوف تقديره: أعني، وقد روي(أخوها) ولا شاهد فيه على ما نسبه سيبويه لأستاذه عيسى، والمستقل: الناهض، والعضاض: الحرب.
[٤١]) الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٦/٦٥.
[٤٢]) السابق نفسه ٣٠٥/١
[٤٣]) الكتاب لسيبويه ١٦٤/١.
[٤٤]) الكتاب لسيبويه ١٦٤/١.
[٤٥])) الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٤.
[٤٦]) الكتاب ٦٠/١
[٤٧]) سيبويه / الكتاب ٣/ ١٢/ ٢٢
[٤٨] التصريح ٤/ ٣١٩
[٤٩] الخصائص لابن جنى ٢ / ٣٩٤
[٥٠] ينظر لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص ٩٠ والضرائر للألوسي ص ٥
[٥١] الكتاب لسيبويه ١ / ٨ بولاق.
[٥٢] المصدر السابق الصفحة نفسها
[٥٣] الكتاب لسيبويه ١ / ١٣
[٥٤] الكتاب ١ / ١٥
[٥٥] منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجاني ١٤٣ /١٤٤ تحقيق د/ محمد الحبيب ابن الخوجة.
[٥٦] هذا قول رؤبة من الرجز: ضخم يحب الخلق الأضخمّا، ورواية الكتاب لسيبويه ط بولاق: بدء، والبدء كما قال الأعلم هو: السيد، وعلى رواية الديوان " ضخما " بالصفة. صفة للمنصوب قبله. وفي ٢٩/١: ضخم / هارون.
والشاهد فيه أنه شدد الميم من " الأضخم " ثم وصل الميم بالألف التي للإطلاق وهذه الميم لا تشدد إلا في الوقف إذا كان منتهى الكلمة.
ينظر ديوان رؤبة ص ١٣٨ والكتاب لسيبويه ١/ ١١ والتعليقة للفارسي ١ / ٥٢ والمنصف لابن جنى ١ / ١٠ والمحتسب لابن جنى ١ / ١٠٢ وفيه " أي " الأضخما شذوذان: أحدهما: التثقيل في الوقف والآخر: إجراء الوصل مجرى الوقف لأنه من باب ضرورة الشعر.، وينظر اللهجات فى كتاب سيبويه لصالحة راشد غنيم ص ٣٥٤.

[٥٧] الكتاب لسيبويه ١ / ١١ بولاق.
[٥٨] الكتاب ٢ / ٣١٧، ٤ / ٢٤٧ هارون، والأرزب: الشديد والضخم.
[٥٩] سوره طه آيه (٥٨).
[٦٠] المخصص لابن سيده ٢ / ٧٨، ٧٩. والمحكم٥/٣١
[٦١] شرح الجمل لابن خروف ص ٨٦٥.
[٦٢] شرح الكافية للرضى ١ / ١٠٨.
[٦٣]) الكتاب لسيبويه ٢٥٢/١
[٦٤]) ا الكتاب لسيبويه ٧٦/٧٥/٢
([٦٥]) الكتاب لسيبويه ١٥٩/٢
([٦٦]) شرح السيرافي ٤٩١/٢
([٦٧]) الأصول لابن السراج ١/ ٣٢٢
([٦٨]) المقاصد الشافية للشاطبي ٢٩٦/٦
([٦٩]) المساعد لابن عقيل ١٠٩/٢
([٧٠]) البديع لابن الأثير ٦٥٢/١
([٧١]) الكتاب لسيبويه ٣٠٨/٣٠٧/١
([٧٢]) الكتاب ٣٠٩/٣٠٨/١.
[٧٣]) لكتاب ٣٣٤/١.
([٧٤]) الإيضاح لأبي علي الفارسي ١٤٥
(٧٥) الكتاب لسيبويه ٣١٨/٢
([٧٦]) التبيين لأبي البقاء العكبري صـ ٤٠٦
([٧٧]) الاستغناء في الاستثناء للقرافي، تح: محمد عبد القادر عطا،ط١(بيروت، دار الكتب العلمية١٤٠٦ه) صـ ١٣٥
[٧٨]) الكتاب لسيبويه ٤٩/٢، وشرح السيرافي للكتاب ٣٧٩/٢.
[٧٩]) ينظر شرح السيرافي للكتاب ٣٧٩/٢.
[٨٠]) الكتاب ٢٧٧/١.
([٨١]) الكتاب لسيبويه ١٥٩/١
([٨٢]) الأصول لابن السراج ٥٤/٢
[٨٣]) سيبويه، الكتاب ٢٩٧/١
[٨٤]) الكتاب ٥١/٥٠/١
[٨٥]) المقتضب للمبرد ٩٠/٤
[٨٦]) شرح جمل الزجاجي ٢٠٧/١
[٨٧]) شرح الرضي على الكافية ١٥٣/٤.
[٨٨]) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٨٧/١.
[٨٩])الحمل على التوهم: أن يعطف على عمل غير موجود في المعطوف عليه ولا يستحقه لعدم موجبه نحو: ليس زيد قائما ولا ذاهب بجر "ذاهب" مع عطفه على خبر ليس

المنصوب، ولكن لما كثر دخول الباء فى خبرها توهم وجودها فعطف على خبرها مع فقدها ينظر: مغنى اللبيب ٥٣٨، ودراسات في أسلوب القرآن الكريم د/محمد عبد الخالق عضيمة ٣/ ٥٣٨

[٩٠] (التضمين: أن يؤدى فعل أو ما في معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حقه فى التعدية واللزوم.ينظر: المغنى لابن هشام ٨٩٧، وشرح الأشموني على الألفية ٩٥/٢والتضمين للأستاذ الشيخ /محمد الخضر حسين ضمن أبحاث كتابه: دراسات في العربية وتاريخها ٢٠٥وما بعدها.

[٩١]) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٣

[٩٢]) ينظر تفصيل هذا الخلاف في كتاب الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم د/ محمد السيف /٤٩٥ / ٥١٠

[٩٣]) ذكر بعض المحققين الفرق بين العلم والمعرفة بأمور منها:

١- أن تعلق المعرفة هو الذوات منفردة عن المعاني الزائدة وهذا لا يليق قصر علم الله عليه، بخلاف العلم فأصل وضعه هو للأشياء المركبة من الذات والصفة والنسبة بينهما.

٢- أن المعرفة تكون حاصلة ومكتسبة بعد جهل سابق.

٣- أن المعرفة تكون بإدراك الشيء عن طريق التفكير والتتبع لأثره.

٤- أن المعرفة في الغالب تكون لما غاب عن القلب بعد إدراكه فإذا أدركه فقد عرفه ولا يقال علمه ف"المعرفة" نسبة الذكر النفسي وهو ما كان غائبا عن الذكران.

[٩٤]) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٣

[٩٥])الدر المصون للسمين الحلبي ٦٣٠/٥ تحقيق د/ أحمد الخراط.

[٩٦])نتائج الفكر للسهيلى /٣٣٩ تحقيق د/البنا

[٩٧]) الكتاب ٦٠/١

[٩٨]) الكتاب ٢/ ٦٣/٦٢.

[٩٩] أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٢٢٥/١ ـ دار الحديث ـ القاهرة

المصادر والمراجع

١. الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم د/ محمد السيف –دار التدمرية – الرياض. سنة النشر: ١٤٢٩ – ٢٠٠٨م
٢. أثر النحاة في البحث البلاغي د/ عبد القادر حسين ط٢ -دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع ١٩٨٦م.
٣. الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي د/ أحمد سعد محمد ط١ – مكتبة الآداب ١٩٩٩
٤. الأصول في النحو لابن السراج -تحقيق عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة –لبنان – بيروت ط٣- ١٤١٧ه، ١٩٩٦م.
٥. إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس – تحقيق د/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب – بيروت – ط ١٩٨٥م.
٦. أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية - ـ دار الحديث ـ القاهرة.
٧. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبو بكر الأنباري، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، دمشق، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
٨. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٣ه.
٩. التذكرة في القراءات لابن غلبون- تحقيق أ.د / عبد الفتاح بحيري إبراهيم .
١٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسي. تحقيق د/ حسن هنداوي. دار القلم – دمشق.
١١. تفسير الطبري _حققه محمود محمد شاكر وراجع أحاديثه أحمد محمد شاكر ط٢_ مكتبة ابن تيمية.
١٢. حجة القرآن لأبى زرعه عبد الرحمن بن زنجلة تحقيق أ/ سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة بيروت ـ ط٥ ١٩٩٧ م .
١٣. الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه توفى ٣٧٠ هـ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة بيروت ط٥ ١٩٩٠ م
١٤. الحجة في علل القرآن السبع لأبى على الفارسي تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين دار المأمون بدمشق ط٢ ١٤٠٤ هـ
١٥. الحذف والتقدير في النحو العربي د / على أبو المكارم - دار غريب، القاهرة ٢٠٠٢م
١٦. خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق د/ عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤٠٩ هـ
١٧. الخصائص لابن جني، تحقيق : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
١٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

١٩. دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني قرأه وعلق عليه الشيخ / محمود شاكر ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٢٠. السبعة في القراءات لابن مجاهد – تحقيق د. شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة مصر ط٢ـ ١٤٠٠ه.
٢١. سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن ـ مطبعة حسان القاهرة ط١ ١٤٠٣ هـ
٢٢. شرح أبيات سيبويه لأبى سعيد السيرافي ، تحقيق د / محمد على سلطاني ، دار المأمون للتراث ١٩٧٩ م
٢٣. شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ـ١٤١٠ه.
٢٤. شرح الجمل لابن عصفور ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، بغداد ١٤٠٠ هـ
٢٥. الشرح المعاصر لكتاب سيبويه د/ هادي نهر عالم الكتب الحديث –الأردن ٢٠١٤م
٢٦. شرح كافية ابن الحاجب للرضي –تحقيق – يوسف حسن عمر – دار الكتب الوطنية – بنغازي – ليبيا ط٢ـ ١٩٩٦م
٢٧. شرح كتاب سيبويه، السيرافي: تحقيق/ أحمد مهدلي ،وعلي سيد علي –دار الكتب العلمية – بيروت٢٠١٢م.
٢٨. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، للألوسي ، المكتبة العربية ببغداد ١٣٤١ هـ.
٢٩. ضرورة الشعر لأبى سعيد السيرافي ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، ط١ ١٩٨٥ هـ
٣٠. القطع نحويا والمعنى د. عبد الفتاح الحموز ـ دار عمار ـ الأردن ـ ط١ ١٤٢٩ه ـ ٢٠٠٩م
٣١. الكتاب، لسيبويه – تحقيق / عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي– مصر ط٣ ـ ١٤٠٨ه ـ ١٩٨٨م.
٣٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ـ تحقيق : علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي – وزارة الأوقاف المصرية – القاهرة ١٤١٥ه
٣٣. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، ط١ ١٩٦٨ م
٣٤. المخصص لابن سيده ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت.
٣٥. معانى القرآن للأخفش ، تحقيق د/ هدى محمود قراعه ، مطبعة الخانجي القاهرة، ١٤١١ هـ.
٣٦. معانى القرآن للفراء ، تحقيق / احمد يوسف نجاتي ، محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠١ م.
٣٧. المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٩٤م.
٣٨. منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ـد/لطيفة النجار –دار العالم العربي-دبى ٢٠٠٣م .